

## البيان الختامي للدورة الاعتيادية السابعة لمجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح (دورة المهندس / فيصل عثمان بن شمالان رحمه الله تعالى) اتفاق فبراير يمثل بوابة العبور للخروج من الأزمة السياسية ومصدر الشرعية الدستورية لمجلس النواب ومؤسسات الدولة الحوار الوطني الشامل هو السبيل الوحيد للمعالجة الوطنية للقضية الجنوبية بصورة عادلة وشاملة

والمحاكمات الإستثنائية للناشطين السياسيين والناشطين وللصحفيين وأصحاب الرأي، مستنكراً في هذا السياق ما تعرض ويتعرض له محمد المالح وأحمد باعمر، وكذا استصدار الأحكام خارج القانون، كما حدث في قضية الصحفي منير الماوري الذي منعت محكمة الصحافة غير الدستورية من الكتابة مدى الحياة في سابقة لم يشهد لها القضاء مثيلاً ودون مسوغ قانوني، والتنكيل بصاحب ورئيس تحرير صحيفة المصدر سمير جبران.

– يشدد المجلس على حق أعضاء السلطة القضائية في إنشاء نقابتهم التي تدافع وتحمي حقوقهم ويدين ما تعرض له القضاة الذين شرعوا في ممارسة هذا الحق من تنكيل ومنع وتهديد وتعطيل لحقهم الدستوري، ويدعو المجلس أعضاء مجلس القضاء الأعلى إلى مراجعة موقفهم بهذا الشأن.

– يدين المجلس تخاذل الحكومة في قضية إعادة معتقلي جونتنامو الذين باتوا هم اليوم العدد الأكبر في هذا المعسكر وهو مظهر يؤكد ضعف وهشاشة الدولة اليمنية بل وتضييعها لحقوق مواطنيها، ويدعو المجلس حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مراجعة موقفها بهذا الشأن والاعتذار للمواطنين اليمنيين وإعادتهم إلى وطنهم وتعويضهم عما لحقهم جراء هذا الاعتقال خارج القضاء والمواثيق والقوانين والمعاهدات الإنسانية والدولية بل والدستور والقانون الأمريكي نفسه.

– يؤكد المجلس حق المجتمع في المعرفة والحصول على المعلومة وامتلاك وسائل الإعلام المختلفة وحرية التعبير في وسائل الإعلام وحققها في كفاءة الدولة لعملها في جو أمن، ويطالب بسرعة إصدار قانون الضمانات التي يكفل الحقوق الدستورية للمواطنين على أن يكون القضاء النزيه والمستقل هو المرجع لأي مخالفة إعلامية. – يدين المجلس بشدة ما تعرضت له قناة الجزيرة من مصادرة لجهاز بثها وحملة التحريض والتهديد المستمر لحياة طاقمها وإغلاق مكتبها، وفي هذا الصدد فقد شكل المجلس لجنة وكلفها بزيارة مكتب الجزيرة وإعلان تضامن المجلس مع طاقمها والمطالبة بإعادة الأجهزة المصادرة، وكذلك ما تعرضت له قناة العربية من مضايقات ويعلمن وقوفه مع كل وسائل الإعلام التي تعرضت وتتعرض للإيقاف.

– يدين المجلس ما تعرضت له صحيفة الأيام واعتقال رئيس تحريرها / هشام باسراجيل الذي تجاوز عمره سبعين عاماً، ويطالب بإطلاق سراحه وسراح أولاده والسماح للصحيفة بإعادة الصدور، كما يدين منع الصحف من الطباعة وسحبها بعد طبعاتها ومصادرتها وتهديد حياة الصحفيين والتضييق عليهم في أرزاقهم، وحجب المواقع الإلكترونية.

– يشدد المجلس على حق التعبير بمختلف أشكال الاعتصامات والمسيرات والمظاهرات لغرض تحقيق الحقوق السياسية والمطلبية والتعبير السياسي السلمي باعتبارها حقوقاً أصيلة للناس وفقاً لوقائع الشرعية الإسلامية ونصوص الدستور والمواثيق الدولية بهذا الشأن، ويدين المنع المستمر من قبل السلطة للمواطنين في مختلف المحافظات من ممارسة هذه الحقوق، ويدين منع الصحفيين من تغطية تلك الفعاليات.

– يدين المجلس موقف السلطة التنفيذية والسلطة المحلية في محافظة إب من قضية نازحي الجعاشن وتعطيل عمل اللجنة البرلمانية المكلفة بتقصي الحقائق ومنعها من زيارة قرى الجعاشن المكتوبة بأوامر رئاسية ويدعوها للعودة إلى بقية من رشد لإنصاف المواطنين المعتدى عليهم وإعادتهم إلى مساكنهم وحمايتهم وتعويضهم ومحاسبة المعتدي بدلا من المعتدى عليه.



### يدين المجلس بشدة ما تعرضت له قناة الجزيرة من مصادرة لجهاز بثها وحملة التحريض والتهديد المستمر لحياة طاقمها وإغلاق مكتبها .

الدولة للقيام بواجبها في ملاحقة قاتليه من الفاسدين الذين عمل على كشف فسادهم الحكومي ودفاعه عن أموال وأقوات الشعب فجازوه بالقتل الغدار فهنيئاً له الشهادة ومع الشهداء والصالحين الأبرار في جنات الخلد إن شاء الله.

– يدين المجلس ما يجري من ملاحقة ظالمة للاح رئيس الدائرة القانونية عضو مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح والناشط الحقوقي / محمد ناجي علاو. – يستنكر المجلس ما يتعرض له الأخ / شيخان عبد الرحمن الدبعي رئيس الدائرة الفنية في الأمانة العامة للتجمع اليمني للإصلاح من مراقبة ملازمة لمنزله من قبل سيارات مشبوهة منذ الخميس الماضي والتي تم الإبلاغ عن أرقامها في مذكرة الإصلاح إلى وزير الداخلية، مجدداً مطالبته وزير الداخلية القيام بواجبه في حمايته وضبط العناصر المشبوهة التي تقوم بمضايقاته وكشف الجهات التي تقف وراءها والتحقيق معهم وتقديمهم للقضاء وإعلان النتائج للرأي العام.

– يستنكر المجلس الملاحقات والاعتقالات



التعبئة المستمرة للقوات المسلحة والأمن من قبل السلطة ضد أحزاب المعارضة تعتبر انقلاباً على نصوص الدستور الذي يقوم نظام الحكم فيه على التعددية السياسية و يجرم استخدام الجيش والأمن والوظيفة العامة وتسخيرها لمصلحة حزب من الأحزاب..

الحراك السلمي في المحافظات الجنوبية الذي لن يكون له من نتيجة سوى توفير المبرر لبعض المغامرين وأصحاب المشاريع الصغيرة للقيام بأعمال مجرمة قانوناً وتسيء إلى مقومات وحدة الشعب اليمني، كما يبنه قيادة ونشطاء الحراك السلمي إلى مغبة الاستدراج نحو منزلقات العنف الذي لن يؤدي إلا إلى توفير المبرر والغطاء الأخلاقي والقانوني للسلطة في ممارسة نهج العنف وكل وسائل وأساليب القمع والتدمير.

### الحرب في صعدة

عبر المجلس عن ارتياحه البالغ لوقف القتال في صعدة وعودة المقاتلين إلى الموقف الذي نادى به اللقاء المشترك منذ بداية الأزمة ويجدد تأكده على رفض العنف المسلح كوسيلة للتغيير السياسي ورفض الزج بالقوات المسلحة والأمن في حروب لخدمة أهداف ذاتية للسلطة، مشدداً على ضرورة اتخاذ كافة الوسائل والتدابير الكفيلة بقطع ذرائع وأسباب الحرب والحيلولة دون تجديدها، ويطالب السلطات بسرعة معالجة آثار الحرب وتعويض المتضررين وإعادة الإعمار، وفي هذا الصدد يدعو المجلس الأشقاء والأصدقاء إلى مد يد العون والمساعدة بالإسهام المباشر في إعادة إيواء النازحين وإعادة إعمار هذه المحافظة المنكوبة من خلال آلية أمينة وشفافة تضمن وصول المساعدات إلى مستحقيها دونما تلاعب أو ابتزاز.

### الحوار مع السلطة

– يعبر المجلس عن أسفه لطريقة تعامل السلطة مع اتفاق فبراير 2009م ويجدد تمسكه به باعتباره يمثل مصدر الشرعية الدستورية لمجلس النواب ومؤسسات الدولة التنفيذية، وأي انتقاص منه أو تكوص عنه يعد إخلالاً بتلك الشرعية، ويؤكد المجلس على أن اتفاق فبراير ما زال يمثل بوابة العبور للخروج من الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد اليوم، وأن إعلان رئيس المؤتمر الشعبي أن توقيع الاتفاق كان خطأ فادحاً وغلطاً لن تنكر يأتي في سياق تراجع السلطة وتنصلها الدائم عن كل الاتفاقات الموقعة مع أحزاب المعارضة بدءاً من اتفاق عام 1993م وانتهاءً باتفاق فبراير 2009م، كما أنه يؤكد أن توقيع المؤتمر على الاتفاق لم يكن تحقيقاً وتنفيذاً مافيه من بنود وإنما لتحقيق أهداف خاصة بالسلطة، وعليه يحمل المجلس السلطة مسؤولية ما قد يترتب على ذلك من تداعيات تدفع بالبلاد نحو المزيد من الأزمات والاحتقانات.

– يدعو المجلس اللجنة التحضيرية للحوار الوطني إلى تفعيل عملها لإجراء حوار وطني شامل يستخلص آراء اليمنيين حول رؤيتهم لإصلاح الوضع في البلاد والمشكلات التي أوجدتها سياسات السلطة ومواقفها المتكررة في رفض الحوارات، ورفض ما ينتج عنها.

– وفي السياق أدان المجلس إصرار السلطة على تحويل الإعلام الرسمي الممول من المال العام إلى إعلام حزبي يستخدمه للإساءة للمعارضة والسب والشتم والتجريح والتخوين والتحريض، والمجلس إذ يذكر بأن السلطة والمعارضة هما ركيزتا النظام السياسي القائم فإنه يعتبر الإساءة إلى المعارضة ومحاولات تعطيل دورها الريادي إساءة للنظام السياسي برمته والذي أضحي يستمد مشروعيتها السياسية من اتفاق فبراير الذي تمثل أحزاب المشترك أحد أركانه.

– يؤكد المجلس اعتزازه واحترامه لمؤسسة الجيش والأمن ويدعو السلطة والقيادة العليا للجيش احترامهما وصون حقوق منسبها وعدم الزج بها في الصراعات السياسية والنأي بهذه المؤسسة الوطنية عن الاستقطابات الحزبية باعتبارها ملكاً للوطن كله لا لحزب بعينه، وبهذا الصدد يدين المجلس التعبئة المستمرة للقوات

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد..

فقد عقد مجلس الشورى للتجمع اليمني للإصلاح دورته الاعتيادية السابعة في العاصمة صنعاء يومي الأحد والاثنين 29-30 ربيع الأول 1431 هـ الموافق: 14-15/3/2010 برئاسة الشيخ/ محمد بن علي عجلان رئيس المجلس الذي افتتح الدورة مرحباً بأعضاء وعضوات المجلس وطلب من الجميع الترحم وقراءة الفاتحة على روح فقيد الوطن المهندس/ فيصل بن شمالان منوهاً إلى أن هذه الدورة تأتي وبلادنا تمر بظروف صعبة وتعيش أحداثاً مقلقة داعياً الأعضاء إلى الوقوف أمام هذه التحديات والخروج بروى وقرارات تسهم في حل مشكلات اليمن وتعزيز دور الإصلاح في القضايا التربوية والتنظيمية ومختلف مجالات الحياة الوطنية متمنياً لهذه الدورة التوفيق والنجاح.

وقد أقر المجلس بالإجماع تسمية هذه الدورة بدورة فقيد اليمن المهندس/ فيصل بن شمالان رحمه الله الذي كان نبأها وقوة في الوطنية والنزاهة والشجاعة والوقوف في وجه الظلم والاستبداد، فتاريخه حافل بهذه الخصال الإيمانية والصفات النبيلة، ولم يكن تحمله للثقل التاريخي للترشح للرئاسة باسم أحزاب اللقاء المشترك عام 2006م سوى امتداد لأدواره الريادية وتاريخه الجيد تيمناً بالله الفقيد بواسع الرحمة والرضوان وإنا لله وإنا إليه راجعون.

وبعد أن أقر المجلس مشروع جدول أعماله استمع إلى تقرير من هيئة رئاسة المجلس وتقدير الأمانة العامة عن أدائها خلال الفترة بين دورتي الانعقاد وناقش القضايا المطروحة في جدول أعماله بمسؤولية عالية وتوصل إلى ما يلي:

### الشؤون التنظيمية

- 1- استمع المجلس إلى تقرير الأمين العام عن أداء الإصلاح في الفترة المنصرمة، وأشاد بأنشطة وأعمال مختلف تكوينات الإصلاح التنظيمية، كما حث على مضاعفة الجهد مستقبلاً بما يحقق أهداف الإصلاح التربوية والثقافية والسياسية.
- 2- أقر المجلس التقرير في ضوء ملحوظات الأعضاء وتقدير اللجنة المكلفة من المجلس بدراسته.
- 3- أشاد المجلس بالأداء المتميز لكتلة الإصلاح النيابية وشركائها في كتلة اللقاء المشترك ودورهم الوطني المسئول في مجلس النواب.
- 4- اتخذ المجلس عدداً من القرارات والتوصيات الداخلية.

### الأوضاع السياسية

وقف المجلس أمام المجريات والتطورات الخطيرة التي تشهدها المحافظات الجنوبية، وإن يعبر المجلس عن بالغ قلقه من اتساع رقعة ومساحة العنف، وزيادة حالة التدهور الأمني في تلك المحافظات فإنه يرى أن ما تشهده هذه المحافظات من انقلاط أمني متمزج بحالة غير مسبوقة من نشر ثقافة سوداء تقوم على بث الكراهية بين أبناء الوطن الواحد، وتسعى لتقويض دعائم الوحدة الوطنية وضرب مرتكزات وأسس الهوية الوطنية الواحدة، وعليه فإن المجلس يجد التأكيد على ما يلي:

- أ- مطالبة السلطة بالوقف الفوري لعسكرة المدن وقمع الفعاليات السلمية، وبسرعة إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ويدعو الجميع إلى الكف عن كل ما من شأنه الإضرار بالوحدة الوطنية.
- ب- إن الحوار الوطني الشامل هو السبيل الوحيد للمعالجة الوطنية للقضية الجنوبية بصورة عادلة وشاملة.
- ج- يدين المجلس كل أشكال العنف أي كان مصدره ويحذر السلطة من استمرار اعتمادها على نهج القوة في التعامل مع